UN LIBRARY
DEC 18 1974
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/9979
16 December 1974
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والعشرون
البند ٧٤ من جدول الأعمال

دراسة استعراضية للأجهزة المشتركة بين الحكومات أو المؤلفة من الخبراء التي تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر : السيد محمود م. عثمان (مصر)

١ ــ في الجلسة العامة ٢٢٠٦ ، المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، اعتمدت الجمعية العامة ، بناء على توصية اللجنة الخامسة ، القرار ٣١٩٩ (د ــ ٢٨) بشأن اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها ، وفي الفقرة ٨ من هذا القرار قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والعشرين بندا بعنوان " دراسة استعراضية للأجهزة المشتركة بين الحكومات ، أو المؤلفة من الخبراء ، التي تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها " . وفي الجلسة العامة ٢٢٣٧ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، أحالت الجمعية العامة هذا البند الى اللجنة الخامسة .

٢ ــ وفي بداية المناقشة حول هذه المسألة ، في الجلسة ١٦٧٩ ، كان أمام اللجنة الخامسة مذكرة من الأمين العام (A/9816) تتضمن عرضا موجزا للأجهزة المشتركة بين الحكومات أو المؤلفة من الخبراء القائمة فعلا والمكلفة باعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها . وقد نظرت اللجنة أيضا في الفرع الأول ــ ١ من الفصل السادس وفي الفروع من الأول الى الثالث من الفصل السابع ، من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١) .

٣ ــ واعترفت الوفود التي شاركت في مناقشة هذا البند بتعقد مشكلة اعداد البرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها ووضع ميزانية لها داخل الأمم المتحدة ، وأعربت عن أسفها لأن الوقت لا يسمح

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (A/9603)

باجراء دراسة مستفيضة لهذه المسألة الهامة في الدورة الجارية . وكان هناك اعتراف عام بأن مايلزم، بعد استحداث نظام الميزانية البرنامجية ، هو اجراء بحث شامل عن كيفية تحقيق توافق أفضل في وضع السياسات وعن كيفية التنسيق بصورة أفضل بين التدابير التي تتخذ على المستوى التنفيذي بغية الوصول الى عملية أكثر تكاملا في تخطيط الميزانية البرنامجية وتنفيذها وتقييمها .

٤ - ولاحظت بعض الوفود أن اتساع نشاطات منظمات مجموعة الأمم المتحدة ، واعتماد الأمم المتحدة لنظام الميزانية البرنامجية والتخطيط المتوسط الأجل ، انما يؤكدان الحاجة الى تحسين التنسيق بين عملية البرنامج والتخطيط من جهة وعملية الميزانية من جهة أخرى ، بغية بلوغ أرشد استخدام للموارد .

٥ - واتفق رأى معظم الوفود التي شاركت في مناقشة هذه المسألة على أن هناك حاجة محددة لفحص الأجهزة الراهنة . وكان من رأى هذه الوفود أن الأجهزة القائمة لتنفيذ ومراقبة البرامج يمكن تقويتها وملاءمتها مع نظام برمجة محسّن . وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأن من المستصوب ان تنشأ هيئة جديدة تكون مسؤولة عن توجيه السياسة فيما يتصل بالتخطيط والبرمجة وأن ترتبط هذه الهيئة بكل من المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة . كما أعرب عن الرأى بأن مثل هذه الهيئة يمكن أن تحل محل لجنة البرنامج والتنسيق التي تساعد حاليا المجلس الاقتصادى والاجتماعي في تحديد أولويات البرنامج في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية. وأعرب أيضا عن الرأى القائل بأن عضوية الهيئة الجديدة المقترحة ينبغي أن تكون هي نفس عضوية لجنة البرنامج والتنسيق ، وبأنه سيكون من المستصوب عقد دورات مشتركة بين اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والهيئة الجديدة المقترحة .

٦ - وأعربت بعض الوفود عن رأيها القائل بأن وظيفة التقييم يجب أن تدعّم لكي يمكن الحصول على معلومات أكمل وأشمل عن انجاز البرامج ، واستخدام هذه المعلومات في تطوير البرامج المستقبلة . واقترح في هذا الصدد امكان تحويل وحدة التفتيش المشتركة مستقبلا الى هيئة تقييم خارجية يكون لها دور محدد بوضوح أكبر وتزود بموظفين مؤهلين تأهيلا أعلى .

٧ - وأعرب وفد عن رأيه القائل بضرورة وجود لجنة واحدة جديدة للبرمجة والميزانية تقدم المشورة لكل من المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة. وفي اعتقاد هذا الوفد أن هذه الهيئة ينبغي أن تكون مؤلفة من الخبراء بدلا من أن تكون مشتركة بين الحكومات لأن عنصر الاستمرار فيها يعتبر جوهريا . وفي هذا الصدد ، لاحظ هذا الوفد أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تعتبر أفضل من يستطيع أداء هذا الدور ، ولكن سيلزم توسيعها اذا أريد لها أن تحتفظ بثقة الدول الأعضاء وأن تتمتع بالاحترام السياسي والسلطة السياسية اللازمين

للنهوض بهذا الدور الحاسم . وأضاف هذا الوفد أن تكوين اللجنة الاستشارية الحالي لا يعتبر قائما على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل أو حتى على أساس التوازن بين عدد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بل ان الدول النامية في الواقع تشغل خمسة مقاعد فقط من بين ١٣ مقعدا فيها .

٨ - وفي الجلسة ١٦٨٦ قدم ممثل هولندا مشروع قرار (A/C.5/L.1205) لتضمينه في تقرير اللجنة وأعلن في الوقت نفسه أن المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، واندونيسيا ، وايران ، وباكستان ، وبلجيكا ، والجمهورية الدومينيكية ، والدانمرك ، والفلبين ، وكينيا ، واليابان انضمت اليه في تقديم المشروع . وكان نص مشروع القرار كما يلي :

توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن :

١ - تقرر تكوين فريق عامل خاص بأجهزة برامج وميزانيات الأمم المتحدة ، يتألف من ممثلي ١٠ دولة عضو يعينهم رئيس الجمعية العامة ، ويضطلع :

(أ) بدراسة استعراضية للأجهزة المشتركة بين الحكومات أو المؤلفة من الخبراء ، التي تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها ، بما فيها الخطة المتوسطة الأجل ؛

(ب) بالتوصية بوسائل لتحسين النظام القائم ، مراعيا في ذلك :

' ١ ' وجهات النظر التي أبديت في اللجنة الخامسة أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ؛

' ٢ ' المداولات التي أجراها حول هذا الموضوع الفريق غير الرسمي الذي كونه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابعة والخمسين للنظر في أجهزة البرمجة والتنسيق ، وتلك التي ستجرى في اجتماع ما بين الدورتين الذي ستعقده قريبا لجنة السياسات والبرامج التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - وتطلب الى الفريق العامل الخاص أن يبلغ الجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن نتائج أعماله وأن يرفع تقريره لتعميمه على الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

٣ - وتطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الفريق العامل الخاص المساعدة اللازمة لتسهيل أعماله .

٤ - وتقرر النظر في دورتها الثلاثين في تقرير الفريق العامل ، مشفوعا بالنتائج التي سيخلص اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الموضوع المذكور أعلاه .

وأثناء تقديم ممثل هولندا للمشروع ذكر في جملة ما ذكر أن القصد من الاقتراح هو متابعة مابدأه قرار الجمعية العامة ٣١٩٩ (د-٢٨) وأن الهدف الرئيسي من ورائه هو الاستمرار في دراسة الموضوع وجعل الفريق العامل الخاص يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في ١٩٧٥ . وبما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان نشطا هو أيضا في بحثه للمسألة ، فقد شعر مقدمو القرار أن من الأهمية بمكان أن يأخذ الفريق العامل في الحسبان الآراء التي أعرب عنها المجلس وكذلك الآراء التي أبديت في اللجنة الخامسة . وبما أن مشروع القرار قصير ومتوازن وغير خلافي وبما أن مقدميه يمثلون كل المناطق الجغرافية ، فانه يأمل في أن يعتمد المشروع باتفاق الرأى .

٩ - وذكر ممثل الأمين العام أنه على افتراض أن الفريق العامل الخاص سوف يقدم تقريرا نهائيا واحدا وسوف يرتب اجتماعاته بحيث يمكن توفير الخدمات اللازمة لها من الخدمات الاعتيادية للأمانة ، فان الأمر لن يتطلب أية نفقات اضافية .

١٠ - وكان هناك تأييد واسع النطاق لمشروع القرار المقدم من ١١ دولة عضو (A/C.5/L.1205) من جانب الوفود التي شاركت في الرأى القائل بأن المسألة موضع البحث مسألة بالغة الاتساع وتحتاج الى بحث عميق . وأكدت بعض الوفود أن الفريق ينبغي أن يعمل بالتعاون الوثيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة .

١١ - واقترح ممثل باكستان وغيانا أن تكون عضوية الفريق العامل الخاص ١٨ بدلا من ١٥ لكي تسمح بتوازن جغرافي أفضل .

١٢ - كما اقترح ممثل غيانا اضافة بعض الفقرات الى الديباجة لكي تعكس التطورات المؤدية الى انشاء الفريق العامل الخاص .

١٣ - واقترح ممثل البرازيل أن تتم الاشارة الى التوزيع الجغرافي العادل في الفقرة ١ من مشروع القرار . كما اقترح ضرورة الاشارة في الفقرة ١ (ب) ' ١ ' الى الآراء التي أبديت في اللجنة الخامسة أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة فضلا عن الدورة التاسعة والعشرين .

١٤ - واقترح كذلك ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن تؤخذ في الحسبان الآراء التي أبديت في الدورة الثامنة والعشرين . واقترح علاوة على ذلك أن تؤخذ في الاعتبار ، في الفقرة ب ' ٢ ' ، الآراء التي أعربت عنها لجنة البرنامج والتنسيق . وأشار الى امكان توفير بعض الوثائق للفريق العامل الخاص المقترح ، مثل البيان الذى ألقاه رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أمام اللجنة الخامسة في الدورة الحالية (A/C.5/1615) وتقرير اللجنة الاستشارية عن شكل تقديم ميزانية الأمم المتحدة ومدة دورة الميزانية (A/8739) .

١٥ - وذكر ممثل هولندا أنه بعد التشاور مع مقدمي القرار وجد ان معظم التعديلات المقترحة مقبولة لهم . وبالاشارة الى اقتراح جمهورية تنزانيا المتحدة ، فعلى الرغم من صعوبة

وجود كثير من الوثائق التي لها صلة بالموضوع والتي يجب الاطلاع عليها ، فان مقدمي القرار يرغبون عن ذكر قائمة بالوثائق في النص الذى يحاولون الابقاء عليه في أوجز صورة ممكنة . وأعرب عن أمله في أن تقبل جمهورية تنزانيا المتحدة اضافة عبارة " وضمها تزويده بالوثائق ذات الصلة بالموضوع" في نهاية الفقرة ٣ . وعقب على اقتراح غيانا القائل بأن النص يزداد قوة اذا صيغ في شكل قرار مرقم تسبق منطوقه فقرات ديباجة ، فقال ان مقدمي المشروع حاولوا اعداد نص متوازن يكون بسيطا وغير خلافي وهم يخشون من أن تؤدى اضافة فقرة ديباجة الى ادخال عنصر خلافي في الموضوع . لذلك فقد أعرب عن أمله في أن لا تصر غيانا على اقتراحها .

١٦ - وذكر ممثل غيانا أنه لا يصر على اقتراحه الخاص بفقرات الديباجة ، وأعرب عن أمله في أن تتم الموافقة بدون تصويت على مشروع القرار المقترح (A/C.5/L.1205) بعد تعديله شفويا من جانب مقدمي القرار .

١٧ - وهناك تعليقات وآراء اخرى أعربت عنها الوفود خلال مناقشة هذا البند وهي مبينة في المحاضر الموجزة للجنة (A/C.5/SR1679 و 1682 و 1686) .

قرار اللجنة الخامسة

١٨ - وفي الجلسة ١٦٨٦ قررت اللجنة الخامسة باتفاق الرأى أن توصي الجمعية العامة بأن :

أ - تقرر تكوين فريق عامل خاص بأجهزة برامج وميزانيات الامم المتحدة ، يتألف من ممثلي ١٨ دولة عضو يعينهم رئيس الجمعية العامة ، على أساس التوزيع الجغرافي العادل ، ويضطلع :

(١) بدراسة استعراضية الأجهزة المشتركة بين الحكومات أو المؤلفة من الخبراء ، التي تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها ، بما فيها الخطة المتوسطة الاجل ؛

(٢) بالتوصية بوسائل لتحسين النظام القائم ، مراعيا في ذلك :

'أ' وجهات النظر التي أبديت في اللجنة الخامسة أثناء الدورتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين للجمعية العامة ؛

'ب' المداولات التي أجراها حول هذا الموضوع الفريق غير الرسمي الذى كونه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته السابعة والخمسين للنظر في أجهزة البرمجة والتنسيق ، وتلك التي ستجرى في اجتماع مابين الدورتين الذى ستعقده قريبا لجنة السياسات والبرامج التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ؛

ب - وتطلب الى الفريق العامل أن يبلغ الجمعية العامة في دورتها الثلاثين عن نتائج أعماله وأن يرفع تقريره لتعميمه على الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ؛

ج - وتطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الفريق العامل المساعدة اللازمة لتسهيل أعماله ومنها تزويده بالوثائق ذات الصلة بالموضوع ؛

د - وتقرر النظر في دورتها الثلاثين في تقرير الفريق العامل ، مشفوعا بالنتائج التي سيخلص اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الموضوع المذكور أعلاه .

- - - - -